حكومة عجمان
Government of Ajman

مركز الإحصاء
Statistics Center

تقرير عن
دور الإحصاءات في رسم السياسات و اتخاذ القرار

إصدار ديسمبر 2025

www.scc.ajman.ae

جميع الحقوق محفوظة © مركز الإحصاء
حكومة عجمان - الإمارات العربية المتحدة @ 2025

يمنع نسـخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب من قبل أي شخص أو شركة أو جهة بأيّة وسـيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسـجيل على أقراص مقروءة أو بأيّة وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسـترجاعها دون الحصول على موافقة مسبقة صادرة من مركز عجمان للإحصاء، حكومة عجمان، دولة الإمارات العربية المتحدة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالآتي:

مركز عجمان للإحصاء - حكومة عجمان
تقرير عن دور الإحصاءات في رسم السياسات واتخاذ القرار
الإصدار الأول - 2025م

للتواصل وطلب البيانات الإحصائية يرجى التواصل:
مركز عجمان للإحصاء
البريد الإلكتروني: info.scc@ajman.ae
رقم الهاتف: +971 6 701 6770
الموقع الإلكتروني: www.scc.ajman.ae/ar
ص.ب: 6556 عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

@scajman

التعريف بمركز عجمان للإحصاء

تم إنشاء "مركز عجمان للاحصاء " استناداً للمرسوم الأميري رقم (8) لسنة 2022.
ويعتبر المركز هو الجهة المختصة محلياً في إمارة عجمان والمصدر الرئيس والمرجع الوحيد فيها في الشؤون الإحصائية المنصوص عليها في هذا المرسوم.
يهدف المركز إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تنظيم وتطوير العمل الإحصائي بما يحقق مصالح الدولة والإمارة.
2. بناء نظام إحصائي محلي متكامل.
3. دعم منظومة إتخاذ القرار في الحكومة ببيانات ومعلومات دقيقة وحديثة.

الرؤية

بالمعرفة نعزز مستقبل عجمان.

الرسالة

الإرتقاء بالعمل الإحصائي من خلال تطبيق أفضل الممارسات بإتباع المنهجيات العلمية الإحصائية والمعايير الموصى بها دولياً لتلبي إحتياجات مستخدمي البيانات ومتخذى القرار في الإمارة.

القيم

الجودة / الحيادية / الإحترافية / الموثوقية / الإبداع والابتكار / السرية / الشفافية

تقرير عن دور الإحصاءات في رسم السياسات و اتخاذ القرار

المحتويات

المقدمة 6
الفصل الأول 7
المنهجية 7
1.1 الأهداف: 7
2.1 الأهمية: 7
3.1 المستخدمين 7
4.1المفاهيم والمصطلحات: 8
الفصل الثاني 9
دور الإحصاءات في رسم السياسات واتخاذ القرار 9
1.2 أهمية الإحصاءات الموثوقة في رسم السياسات ودعم اتخاذ القرار 9
2.2 أهمية الإحصاء في أوقات الأزمات والكوارث 9
3.2 دور الإحصاءات في تعزيز فعالية السياسات العامة 10
4.2 الإحصاءات الإقتصادية كمنطلق أساسي لرسم السياسات الإقتصادية 10
5.2 استخدام الإحصاءات في قطاع البنية التحتية والتخطيط العمراني 11
6.2 دور الإحصاءات في القطاع السياحي 11
7.2 أهمية الإحصاءات في قطاع النقل والمواصلات 12
8.2 الإحصاءات كأداة للتشخيص والتنبؤ 12
9.2 دور الذكاء الإصطناعي في دعم القرارات الإحصائية 12
الفصل الثالث 14
الخطوات الرئيسية لإستخدام الإحصاءات في التخطيط الإستراتيجي وصنع القرار 14
1.3 خصائص الإحصاءات الفعالة في دعم القرار 14
2.3 الخطوات الرئيسية لإستخدام الإحصاءات في التخطيط الإستراتيجي وصنع القرار 15
الفصل الرابع 18
الممارسات الفضلى في دور الإحصاءات في رسم السياسات وصناعة القرار 18
1.4 تجربة محلية (إمارة عجمان) – الاستفادة من إحصاءات معاملات فيزا كارد لدعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إمارة عجمان. 18
2.4 تجربة إمارة أبوظبي – التحول نحو القرار المبني على الإحصاء 19
3.4 تجارب عربية (السعودية) –الإحصاءات كركيزة لإتخاذ القرار وتحقيق مستهدفات رؤية 2030: 20
4.4 تجارب عالمية – السياسات البيئية القائمة على الإحصاءات 21
5.4 أهم التحديات التي تواجه الجهات الحكومية في الإستفادة من الإحصاءات (وحلول مقترحة) 21
التوصيات 24
المراجع 25

المقدمة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة، لم تعد القرارات المؤسسية والحكومية تعتمد على الحدس أو الخبرة فقط، بل أصبحت هناك حاجة ماسة إلى الإستناد على الأدلة الرقمية والتحليلات المنهجية. وهنا تبرز الإحصاءات كركيزة أساسية في دعم عملية اتخاذ القرار، حيث تعد الأداة التي تتيح قراءة الواقع بلغة الأرقام، وتفسير الظواهر الإجتماعية والإقتصادية بمنهجية علمية دقيقة، واستشراف الإتجاهات المستقبلية وفق أسس موضوعية.

تلعب الإحصاءات دوراً محورياً في تحديد الأولويات، وتوجيه الموارد، وتقييم السياسات العامة، كما انها تمثل مرآة حقيقية لإحتياجات المجتمع وتوجهاته. فهي تسهم في رسم السياسات الإقتصادية من خلال مؤشرات التضخم والبطالة والنمو، وتدعم التخطيط في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والإسكان، وتستخدم كوسيلة فعالة في إدارة الأزمات والكوارث عبر توفير إحصاءات لحظية ودقيقة تساعد على اتخاذ قرارات سريعة ومدروسة.

ومع بروز مفاهيم الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة، ازدادت أهمية توظيف الإحصاءات بصورة ذكية ومتكاملة، لتكون في صميم صناعة القرار على جميع المستويات، بدءاً من التخطيط الاستراتيجي وصولاً إلى التنفيذ والتقييم. بل إن القدرة على استخدام الإحصاءات بفعالية باتت اليوم أحد معايير كفاءة النظم الإدارية ونجاح السياسات العامة.

يسهم توظيف الإحصاءات في تمكين صناع القرار من الوصول إلى معلومات كمية دقيقة، ومؤشرات قابلة للقياس تساعدهم على تحديد الأولويات، وتقييم الأثر، وصياغة السياسات العامة بناءً على أسس علمية ومنهجية موضوعية. ويبرز دور الإحصاء بوصفه عنصراً محورياً في منظومة التخطيط الإستراتيجي، إذ يشكل حلقة وصل فاعلة بين الواقع الميداني والرؤى المستقبلية.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أهمية ودور الإحصاءات في رسم السياسات واتخاذ القرارات، وذلك من خلال استعراض محاور رئيسية تشمل دورها في التشخيص والتنبؤ، وتطبيقاتها العملية، والتحديات التي تواجه استخدامها، مع تقديم توصيات لتعزيز التكامل بين العمل الإحصائي وصناعة القرار.

ويتضمن التقرير الفصول التالية:

- الفصل الأول: المنهجية.
- الفصل الثاني: دور الإحصاءات في رسم السياسات واتخاذ القرار.
- الفصل الثالث: الخطوات الرئيسية لإستخدام الإحصاءات في التخطيط الإستراتيجي وصنع القرار.
- الفصل الرابع: الممارسات الفضلى في دور الإحصاءات في رسم السياسات وصناعة القرار.

الفصل الأول

المنهجية

في عالم يشهد تغيرات متسارعة وتحديات متزايدة، أصبحت الحاجة إلى قرارات مدروسة تستند إلى الأدلة الإحصائية أمراً بالغ الأهمية. فلم تعد الإحصاءات مجرد خيار مساعد، بل أصبحت عنصراً محورياً في بناء السياسات العامة وصياغة الرؤى المستقبلية. فهي لا تقتصر على توصيف الواقع القائم، بل تمتد لتقديم تحليلات معمقة واتجاهات مستقبلية تدعم صانع القرار في وضع خطط استراتيجية تستند إلى معطيات علمية دقيقة.

وتُعد الإحصاءات أداة تحليلية موثوقة تمكن من تحديد الفجوات، واستباق التحديات، وتوجيه الموارد بكفاءة نحو الأولويات الفعلية. وفي ظل التوجه المتزايد نحو التنمية المستدامة، فإن توظيف الإحصاءات يضمن اتخاذ قرارات قائمة على المعرفة، قادرة على تحقيق التوازن بين الإحتياجات الحالية والمتطلبات المستقبلية.

1.1 الأهداف:

تتمثل أبرز أهداف دور الإحصاءات في رسم السياسات واتخاذ القرار فيما يلي:

- تعزيز قدرة صانعي القرار على توظيف الإحصاءات بفعالية في تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة.
- تسليط الضوء على أثر الإحصاءات في دعم عمليات صنع القرار وتوجيهها نحو نتائج مدروسة وفعالة.
- إبراز دور الإحصاءات في الرصد المبكر والتنبؤ بالتحديات والفرص المستقبلية ضمن مختلف القطاعات.

2.1 الأهمية:

- نشر ثقافة الإعتماد على الإحصاءات وتعزيز الوعي بأهمية الإحصاءات لدى الجهات الحكومية والخاصة في إمارة عجمان.
- تعزيز التخطيط الإستراتيجي من خلال دعم القرارات المتعلقة بالتنفيذ والتقييم.
- تعزيز فعالية السياسات العامة من خلال فهم الواقع الإجتماعي والإقتصادي عبر الإحصاءات، بما يتيح تصميم سياسات أكثر ملاءمة ونجاحاً في تحقيق الأهداف المرجوة.

3.1 المستخدمين

الموظفون العاملون في مركز عجمان للإحصاء، والمهتمون بمجال العمل الإحصائي، بالإضافة إلى متخذي القرار الذين يعتمدون على الإحصاءات في تخطيط السياسات وتنفيذها.

4.1 المفاهيم والمصطلحات:[1]

- **الإحصاءات الرسمية**

الإحصاءات التي تُستخدم لدعم صناعة القرار وتوجيه السياسات العامة.

- **مؤشرات الأداء(KPI)**

مقياس رقمي يستخدم لتقييم مدى تحقيق أهداف محددة ضمن خطة أو سياسة معينة.

- **الإحصاءات المفتوحة**

إحصاءات تتاح للعامة للإستخدام دون قيود، لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية.

- **التحليل التنبؤي**

أحد مجالات التحليل المتقدم، والذي يستخدم تقنيات مثل التنقيب عن الإحصاءات، والإحصاءات، والنمذجة، والتعلم الآلي، والذكاء الإصطناعي، لتحليل الإحصاءات الحالية والتاريخية بهدف تحديد توقعات مسار أداء الأعمال المستقبلي.

- **الإحصاءات الضخمة**

مجموعات إحصاءات هائلة الحجم يتم تحليلها باستخدام أدوات متقدمة للحصول على أنماط ومعارف جديدة.

- **الحوكمة القائمة على الإحصاءات**

اتخاذ قرارات حكومية بالإعتماد على الإحصاءات والتحليلات بدلاً من الحدس أو التقديرات الشخصية.

[1] التحليل التنبؤي، موقع مجرة

مركز عجمان للإحصاء،(2021)، *مفاهيم عامة عن البيانات الضخمة* ، الإصدار الأول،20 صفحة، الموقع الرسمي لمركز عجمان للإحصاء

الفصل الثاني

دور الإحصاءات في رسم السياسات و اتخاذ القرار

تُعد الإحصاءات حجر الأساس في بناء ورسم السياسات الاستراتيجية وصنع القرارات في مختلف القطاعات. فهي تمثل أداة علمية دقيقة تتيح فهماً عميقاً للواقع من خلال توصيف الظواهر وتحليل الإتجاهات واستشراف المستقبل. ومع تعقد التحديات وتزايد الحاجة إلى خطط تنموية مستدامة، أصبحت الإستعانة بالإحصاءات ضرورة لا غنى عنها لضمان اتخاذ قرارات مدروسة، مبنية على الأدلة، وتعزز من كفاءة الأداء وتحقق الأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية.

يساهم توظيف الإحصاءات في دعم صانعي القرار من خلال تزويدهم بإحصاءات دقيقة وموثوقة، ومؤشرات كمية ومعايير قابلة للقياس، مما يساعد في تحديد الأولويات، وتقييم الأثر، ورسم السياسات العامة وفق أسس موضوعية ومنهجية علمية. ويبرز الدور الحيوي للإحصاء كمكون رئيسي في منظومة التخطيط الإستراتيجي، وكحلقة وصل بين الواقع الميداني والرؤية المستقبلية.

وتعد الإحصاءات الرسمية المصدر الرئيسي للمعلومات الموثوقة والحديثة التي تساعد في تقييم الواقع وصياغة السياسات والقرارات الأكثر ملاءمة. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح دور الإحصاءات والمؤشرات الإحصائية في دعم عمليات التخطيط والرصد والتقييم في الجهات الحكومية.

1.2 أهمية الإحصاءات الموثوقة في رسم السياسات ودعم اتخاذ القرار

في العصر الحديث أصبحت الإحصاءات عنصراً محورياً في عمليات التخطيط وصنع القرار الحكومي. فلم يعد الإعتماد على التخمين أو الخبرات السابقة وحده كافياً، بل أصبح هناك حاجة ملحة إلى توفير إحصاءات دقيقة وتحليل علمي ممنهج لتطوير السياسات العامة واتخاذ قرارات فعالة تستند إلى الأدلة. وفي هذا السياق، برز مفهوم الحوكمة القائمة على الإحصاءات حيث انها ممارسة استخدام الإحصاءات والتحليلات والأدلة لتوجيه عمليات صنع القرار داخل المؤسسات الحكومية بدلًا من الإعتماد على الحدس، مما يتيح للحكومات تعزيز الكفاءة والشفافية وتحقيق استجابات أكثر سرعة ومرونة للتحديات المعاصرة.

2.2 أهمية الإحصاء في أوقات الأزمات والكوارث

في أوقات الأزمات والكوارث يصبح توفر الإحصاءات الدقيقة عاملاً حاسماً في إنقاذ الأرواح وتقليل الأضرار. وقد بينت أزمة جائحة كوفيد-19 أهمية الإحصاءات في اتخاذ قرارات صحية واقتصادية فعالة.

من أبرز أدوار الإحصاء خلال الأزمات:

- تتبع الإصابات والوفيات في الوقت الحقيقي.
- توجيه الموارد الصحية (مثل الأسرة وأجهزة التنفس) إلى المناطق الأكثر حاجة.
- تحليل فعالية السياسات الوقائية (مثل الإغلاق والحجر).
- تقييم الأثر الإقتصادي للأزمة على مختلف القطاعات.

- تعزيز الأمن الغذائي والمائي خلال الأزمات لضمان استمرارية الخدمات الأساسية.
- تحديث خطط الطوارئ والاستجابة السريعة للمخاطر والأزمات.

وقد اعتمدت حكومات عديدة على منصات إحصاءات لحظية أثناء الجائحة لتوجيه السياسات الوطنية، مما أثبت أهمية بناء أنظمة إحصائية مرنة وقابلة للتحديث السريع.

3.2 دور الإحصاءات في تعزيز فعالية السياسات العامة

تلعب الإحصاءات دورًا محورياً في تحسين جودة السياسات العامة ورفع فعاليتها، إذ تمكن صانعي السياسات من تحديد الإحتياجات والأولويات بصورة موضوعية بعيداً عن التأثيرات الشخصية أو التقديرات التخمينية. مثلاً، تساعد الإحصاءات الدقيقة على فهم المشكلات الإجتماعية والإقتصادية المعقدة من خلال كشف الأنماط والإتجاهات الخفية. كما تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة عبر إتاحة الإحصاءات الحكومية للعامة، مما يسمح بمراقبة الأداء وتقييم مدى فعالية السياسات ويزيد من ثقة المجتمع بالقرارات المتخذة. كذلك، تتيح آلية التغذية الراجعة تحسين السياسات بشكل مستمر، حيث يتم رصد نتائج تنفيذ السياسات بإستخدام المؤشرات الإحصائية وتقييم النجاح أو الإخفاق، ثم تعديل الإستراتيجيات بناءً على تلك النتائج بشكل دوري. كما أن دور الإحصاءات في إشراك المجتمع مهم جداً فالإحصاءات المفتوحة تتيح للجمهور الاطلاع على الحقائق والمشاركة بالإقتراحات المبنية على المعلومات، مما يتيح حواراً أكثر وعياً بين المجتمع والحكومة. وكذلك تساهم في جعل السياسات أكثر استجابة لإحتياجات المجتمع، وتوفر أساساً موضوعياً لقياس الأداء وتحقيق نتائج ملموسة في مختلف القطاعات.

4.2 الإحصاءات الإقتصادية كمنطلق أساسي لرسم السياسات الإقتصادية

تعتبر الإحصاءات الإقتصادية من أبرز المجالات التي تعتمد عليها الحكومات في رسم سياساتها الإستراتيجية، فهي المؤشر الأوضح على صحة الإقتصاد واتجاهاته. وتستخدم الحكومات المؤشرات الكلية مثل معدل النمو الإقتصادي، ومعدل التضخم، ومعدلات البطالة، وإحصاءات التجارة والإستثمار، لتوجيه سياساتها المالية والنقدية والتنموية. فعلى سبيل المثال، يمكن لصناع القرار استخدام إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي وقطاعاته المختلفة لتحديد أولويات الإنفاق في الموازنة العامة، أو الإستناد إلى إحصاءات البطالة لتطوير برامج لخلق فرص العمل. وتؤكد الدراسات أن الإحصاءات تشكل الأساس الذي تستند إليه الدولة في دعم النمو الإقتصادي واستقرار الأسعار وتعزيز الصادرات وغيرها من الأهداف الإقتصادية. كما أن نجاح خطط التنمية والمشاريع الإستراتيجية يعتمد اعتماداً مباشراً على توافر إحصاءات شاملة ودقيقة تعكس الواقع الراهن وتستشرف الإحتياجات المستقبلية. وان الإحصاءات الإقتصادية الدقيقة تسمح بفهم الصورة الواقعية للإقتصاد، وتوفر أساساً رقمياً لصياغة سياسات فعالة مثل خطط التحفيز الإقتصادي أو إجراءات ضبط الأسعار. ومن الأمثلة العملية، الإعتماد على إحصاءات الأسعار والتضخم لسياسات الدعم وضبط السوق، كما تتيح إحصاءات الرخص الإقتصادية في تحليل اتجاهات السوق للجهات المعنية وفهم ديناميكيات الأعمال داخل

الإمارة، مما يساعد في تطوير برامج تحفيزية موجهة لرواد الأعمال والمستثمرين. كما تساعد مؤشرات سوق العمل من الكشف عن الفجوات في التوظيف ومجالات النمو المحتملة، مما يدعم جهود تنمية رأس المال البشري. كذلك تساهم الإحصاءات الدورية حول الإنفاق الأسري والدخل في ضبط السياسات الإجتماعية والإقتصادية لمواجهة التحديات المرتبطة بتكلفة المعيشة. وبالتالي، تتيح الإحصاءات الإقتصادية بناء اقتصاد محلي متنوع ومستدام مبني على المعرفة والتحليل الدقيق.

5.2 استخدام الإحصاءات في قطاع البنية التحتية والتخطيط العمراني

تلعب الإحصاءات دوراً محورياً في دعم التخطيط الحضري. إذ تساعد الإحصاءات السكانية والمكانية على فهم التوزيع الجغرافي للسكان حسب المناطق الجغرافية، مما يساعد من تحديد الأولويات في مشاريع البنية التحتية، مثل إنشاء الحدائق، وتوسعة الطرق، وشبكات الصرف الصحي. حيث تستخدم إحصاءات ومؤشرات النمو السكاني لمواءمة خطط الإسكان والتنمية العمرانية، بينما توفر إحصاءات تراخيص البناء مؤشرات حيوية حول اتجاهات التطوير العمراني ومدى امتثالها للمعايير. وكذلك، تساهم الإحصاءات البيئية المرتبطة بالنفايات والتلوث في تطوير سياسات بيئية محلية أكثر فاعلية، مثل إعادة التدوير والتحكم في النفايات. وتعزز هذه الإحصاءات القدرة على اتخاذ قرارات استباقية قائمة على الأدلة، وتضمن توزيعاً عادلاً للخدمات في مختلف الأحياء والمناطق بالإمارة.

كما تستخدم الإحصاءات في قطاع الإسكان لفهم التغيرات في الطلب السكني وتوجيه السياسات الإسكانية نحو العدالة والفعالية. إذ تتيح إحصاءات السكان والأسر تقدير الإحتياجات الحالية والمستقبلية من الوحدات السكنية، وكما توفر الإحصاءات المتعلقة بنوع السكن، ونمط الملكية، وعدد الغرف، مؤشرات أساسية حول جودة الحياة والإزدحام السكني. كما تستخدم هذه الإحصاءات في تحديد المناطق التي تحتاج إلى مشاريع إسكان جديدة أو تحسين الخدمات الأساسية فيها. وكذلك تساعد الإحصاءات على ربط التخطيط السكني بالتوزيع الجغرافي للمرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات، بما يحقق التنمية المجتمعية المتوازنة. ومن خلال هذا الاستخدام الذكي للإحصاءات، يمكن تصميم سياسات إسكان واقعية تلبي حاجات المواطنين وتدعم التنمية الحضرية الشاملة.

6.2 دور الإحصاءات في القطاع السياحي

يسهم استخدام الإحصاءات في القطاع السياحي في تحسين التخطيط الترويجي وتوجيه الإستثمارات السياحية بذكاء حيث تساعد الإحصاءات عن أعداد الزوار وأنماط الإقامة على فهم سلوك السائحين وتحديد فرص التحسين. ويمكن من خلال تحليل إحصاءات الإشغال الفندقي أن يبين مواسم الركود، مما يسمح للجهات المختصة بإطلاق حملات ترويجية مستهدفة. وكما تساعد الإحصاءات من تقييم تأثير الفعاليات الكبرى

والمهرجانات على الإقتصاد المحلي. وان توفير الإحصاءات يساعد على فهم الطلب على الخدمات السياحية، مما يساعد في تطوير البنية التحتية السياحية بطريقة متوازنة ومستدامة. وذلك من خلال هذا التوجه المعتمد على الإحصاءات، تصبح الإمارة قادرة على تعزيز موقعها كمقصد سياحي مميز وتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية متزايدة.

7.2 أهمية الإحصاءات في قطاع النقل والمواصلات

تمثل الإحصاءات حجر الأساس لتخطيط أنظمة النقل والمواصلات بكفاءة عالية. حيث تتيح المعلومات المتعلقة بحجم حركة المرور، وأوقات الذروة، وأعداد مستخدمي وسائل النقل العام، إمكانية تصميم شبكات نقل أكثر مرونة واستجابة لإحتياجات السكان. حيث تساعد الإحصاءات في تحديد المسارات الحيوية التي تحتاج إلى تطوير أو التوسيع، أو المناطق التي تعاني من نقص في خدمات النقل العام. وعلاوة على ذلك، تساهم الإحصاءات في قياس رضا المستخدمين وتحسين تجربة النقل الذكي والمستدام. وذلك من خلال هذا النهج القائم على استخدام الإحصاءات، حيث يساعد الجهات المعنية على تحقيق أهداف النقل الحضري المستدام وتوفير حلول تلبي تطلعات وحاجات المجتمع.

8.2 الإحصاءات كأداة للتشخيص والتنبؤ

تمثل الإحصاءات أداة فعالة في تشخيص الواقع واستشراف المستقبل، فهي تساعد صانعي القرار من الفهم الدقيق للتحديات والفرص من خلال تحليل الإحصاءات المتاحة. وتحليل الوضع الراهن واستخدام التحليل الإحصائي لفهم الإتجاهات القائمة، وتحديد الفجوات في السياسات أو الخدمات، واكتشاف الفرص غير المستغلة. وكما يمكن من خلال تحليل إحصاءات سوق العمل الكشف عن ارتفاع في معدلات البطالة في فئة عمرية معينة، وهذا مما يستدعي تدخلاً حكومياً محدداً.

وان التنبؤ بالتغيرات المستقبلية باستخدام النماذج الإحصائية والتحليل التنبؤي، يمكن من خلاله تقدير التطورات في مختلف القطاعات مثل الطلب على التعليم أو الخدمات الصحية أو الموارد المالية، مما يساعد في إعداد خطط استباقية أكثر مرونة. وان رصد وتقييم الإحصاءات دورياً يساعد في مراقبة تنفيذ البرامج وتقييم أثرها عبر الزمن، مما يساعد الجهات المعنية من تعديل السياسات أو تحسين كفاءتها بناءً على أدلة واقعية.

9.2 دور الذكاء الإصطناعي في دعم القرارات الإحصائية

مع تطور التقنيات الحديثة، برز الذكاء الإصطناعي كأداة متقدمة تُعزز من فعالية استخدام الإحصاءات في رسم السياسات واتخاذ القرار. فالذكاء الإصطناعي يساعد في تحليل كميات هائلة من الإحصاءات بسرعة فائقة، واستخلاص أنماط معينة من الإحصاءات، وتقديم تنبؤات دقيقة تدعم صانعي القرار.

من أبرز تطبيقاته في المجال الإحصائي:

- بناء نماذج تنبؤية باستخدام التعلم الآلي لتحليل الإتجاهات المستقبلية في عدة قطاعات مثل: الإقتصاد والصحة والتعليم وغيرها.
- تصنيف الفئات السكانية تلقائياً لتوجيه الدعم أو الخدمات حسب الحاجة.
- مراقبة الأداء في الوقت الفعلي وذلك من خلال لوحات تحكم مدعومة بخوارزميات ذكاء اصطناعي.

وقد ساعد الذكاء الإصطناعي في تقليل الإعتماد على التحليل اليدوي وتقليل الوقت والجهد، وساهم في تحويل الإحصاءات الضخمة إلى رؤى عملية قابلة للتطبيق. ويمثل دمج الذكاء الإصطناعي في العمل الإحصائي نقلة نوعية في دعم كفاءة التخطيط وسرعة الإستجابة للمتغيرات.

الفصل الثالث

الخطوات الرئيسية لإستخدام الإحصاءات في التخطيط الإستراتيجي وصنع القرار

مع تصاعد التحديات التنموية وازدياد الحاجة إلى قرارات دقيقة وفعالة، تبرز أهمية تبني منهجية واضحة لتحويل الإحصاءات إلى أدوات داعمة لعمليات التخطيط وصنع القرار. وتتطلب هذه المنهجية تكاملاً بين جمع الإحصاءات، وتحليلها، وتوظيف مخرجاتها في رسم السياسات، إلى جانب ضمان التقييم والمتابعة المستمرة.

ويعرض هذا الفصل تصوراً عملياً متكاملاً لتوظيف الإحصاءات بفعالية، بدءاً من تحديد الأهداف ووصولاً إلى استخلاص الدروس من النتائج المتحققة، وبما يسهم في تطوير سياسات مبنية على الأدلة تعزز كفاءة الأداء الحكومي وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، يمثل فهم خصائص الإحصاءات المستخدمة في دعم السياسات واتخاذ القرار خطوة أساسية لضمان فعاليتها. إذ لا تُعد جميع الإحصاءات ملائمة لهذا الغرض، بل يجب أن تتوافر فيها معايير مُحددة تجعلها صالحة للتوظيف في السياق التخطيطي والإداري. ويسهم التعرف على هذه الخصائص في تعزيز قدرة الجهات المعنية على استخدام الإحصاءات بشكل منهجي وفعّال في عمليات التخطيط وصنع القرار.

1.3 خصائص الإحصاءات الفعالة في دعم القرار

من أجل أن تؤدي الإحصاءات دورها الفعّال في دعم صناعة القرار، لا بد أن تتصف بمجموعة من الخصائص التي تضمن موثوقيتها وملاءمتها للعمل:

- الدقة والموثوقية: يجب أن تستند الإحصاءات إلى مصادر رسمية ومناهج علمية دقيقة لضمان صحتها.
- الحداثة والتوقيت المناسب: لا قيمة للمعلومات إذا كانت متأخرة أو قديمة، فالإحصاءات اللحظية تدعم وتساعد القرارات الفورية والطارئة.
- الشمولية وقابلية التفسير: ينبغي أن تغطي الإحصاءات جميع الجوانب ذات الصلة، وأن تكون واضحة وسهلة الفهم لغير المتخصصين.
- القابلية للمقارنة (الإتساق): تساعد الإحصاءات التي يمكن مقارنتها عبر الزمن أو بين المناطق في تتبع التغيرات وتحليل الفجوات بدقة.

2.3 الخطوات الرئيسية لإستخدام الإحصاءات في التخطيط الإستراتيجي وصنع القرار

لتحقيق الإستفادة القصوى من الإحصاءات في رسم السياسات واتخاذ القرارات، يمكن للجهات الحكومية اتباع خطوات عملية منهجية تضمن دمج الإحصاءات في دورة صناعة القرار. حيث إن الجهات الحكومية تنتج وتجمع العديد من الإحصاءات عبر مختلف القطاعات والمجالات، سواء من خلال المسوح واستطلاعات الرأي أو السجلات الإدارية المتوفرة لديها. ومن المفترض أن توظف هذه الإحصاءات في بناء الخطط والإستراتيجيات، ودعم صنع القرار القائم على الأدلة، وألا تهمل دون استخدام أو استفادة حقيقية. إذ ان تجاهل هذه الثروة المعلوماتية يمثل هدراً للموارد وفرصاً ضائعة لتحسين الأداء العام وتعزيز كفاءة السياسات.

وفيما يلي أبرز المراحل الأساسية لإستخدام الإحصاءات في رسم السياسات واتخاذ القرار:

1. **تحديد الأهداف واحتياجات الإحصاءات:**

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد الأهداف الإستراتيجية المطلوب تحقيقها، وصياغة الأسئلة التي تستدعي إجابات واضحة. وبناءً على ذلك، يتم تحديد الإحصاءات والمؤشرات الإحصائية اللازمة ذات الصلة بتلك الأهداف. مثلا إذا كان الهدف هو تعزيز التنوع الإقتصادي، فإن الإحصاءات المطلوبة تشمل مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، وعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوزيع الأنشطة الإقتصادية جغرافياً. واما إذا كان الهدف زيادة عدد الزوّار، مما يستدعي إحصاءات حول عدد السُياح حسب الجنسيات، فترات الإقامة، نسب الإشغال الفندقي، والإنفاق السياحي. وإذا كان الهدف رفع مستوى كفاءة استخدام وسائل النقل الجماعي، فإن المؤشرات الإحصائية المطلوبة تشمل عدد الركاب يومياً، توزيع محطات النقل، رضا المستخدمين.

2. **جمع الإحصاءات من المصادر المناسبة:**

بعد تحديد الإحتياجات، تبدأ مرحلة جمع الإحصاءات من مصادرها المتنوعة. قد تشمل هذه المصادر قواعد الإحصاءات الرئيسية، أو السجلات الإدارية لدى الجهات الحكومية (مثل الإحصاءات الإقتصادية والسياحية وغيرها)، إضافة إلى الإحصاءات الضخمة المتاحة عبر المنصات الإلكترونية أو حتى إحصاءات الشركاء من القطاع الحكومي والخاص عند الحاجة. ومن المهم ضمان جودة الإحصاءات ودقتها وتحديثها الدوري قبل استخدامها.

3. **تنظيم الإحصاءات ومعالجتها :**

بعد أن يتم جمع الإحصاءات، يتم تنظيمها وترتيبها في قواعد بيانات بحيث تصبح جاهزة للتحليل. وتتضمن هذه الخطوة تنظيف الإحصاءات من الأخطاء أو معالجة القيم الشاذة او التكرار او استبدال القيم المفقودة وتوحيد صيغها ووحدات القياس وترميزها، وربط الإحصاءات المجمعة من مصادر

مختلفة عند الحاجة للحصول على صورة متكاملة. وأن ذلك يساعد على بناء منصات موحدة للإحصاءات.

4. **تحليل الإحصاءات واستخلاص النتائج :**

في هذه المرحلة، تستخدم التقنيات الإحصائية وأدوات تحليل الإحصاءات (مثل البرمجيات الإحصائية أو تقنيات الذكاء الإصطناعي) لإستكشاف الأنماط والعلاقات بين المتغيرات. قد يشمل ذلك إجراء تحليلات وصفية لفهم الإتجاهات العامة، أو تحليلات تنبؤية لإستشراف المستقبل. وأن الهدف منها استخلاص رؤى قابلة للتنفيذ تدعم عملية صنع القرار. مثلاً، قد يبين التحليل وجود ارتباط بين عدد الزوار السياحيين وتوفر البنية التحتية السياحية مما يوضح ان ارتفاع عدد السياح مرتبط بجودة الخدمات والمرافق السياحية، مما يدفع لتوجيه الإستثمار نحو تحسين البنية التحتية في المناطق ذات الجذب السياحي.

5. **صياغة السياسات وبناء الخطط على أساس الإحصاءات:**

بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل بالمرحلة السابقة، يتم تطوير خيارات سياسة مدروسة أو تحديث الخطط الإستراتيجية القائمة. في هذه الخطوة يتم مشاركة صناع القرار والخبراء لوضع سياسات أو برامج تأخذ بعين الإعتبار ما كشفت عنه النتائج المستخلصة. حيث يتم تقييم البدائل المختلفة عبر نماذج محاكاة أو دراسات أثر متوقعة باستخدام الإحصاءات المتاحة، وذلك بهدف اختيار الحلول الأمثل التي تحقق الأهداف المحددة بكفاءة وفعالية.

6. **اتخاذ القراروالتنفيذ:**

بعد صياغة السياسة أو الخطة المبنية على الإحصاءات، يتم اعتمادها رسمياً والإنتقال إلى مرحلة التنفيذ. ويشمل ذلك تخصيص الموارد اللازمة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية، ووضع جداول زمنية للتنفيذ. وبعد هذه الخطوة، تستمر أهمية الإحصاءات عبر استخدام المؤشرات لمراقبة سير التنفيذ والتأكد من الإلتزام بالمسار المخطط.

7. **المتابعة والتقييم المستمر:**

لا تنتهي الدورة أو الخطوات عند تنفيذ القرار، بل يبدأ الرصد والتقييم. ويتم جمع إحصاءات جديدة بشكل دوري لقياس النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المنشودة باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية. وأن هذا التقييم المبني على الإحصاءات يكشف مدى نجاح السياسة أو البرنامج، ويسلط الضوء على جوانب القصور أو التحديات إن وجدت.

8. **التعلم والتحسين الدوري:**

والخطوة الأخيرة، تستفيد الجهات الحكومية من نتائج التقييم لتغذية عملية التعلم المؤسسي. فإذا أظهرت الإحصاءات نجاح السياسة، يتم تعميمها كأفضل الممارسات، أما إذا تبين وجود عوائق أو نتائج أقل من المتوقع، فتعدل الإستراتيجيات أو تصاغ مبادرات جديدة لمعالجة الثغرات. وبذلك تنغلق الحلقة بإعادة تحديد الأهداف أو تحديث السياسات بشكل مرن استجابة للمعطيات المستجدة على أرض الواقع.

باتباع هذه الخطوات المتسلسلة، تنتقل عملية رسم السياسات من نهج تقليدي قد يعتمد على الحدس أو التجربة، إلى نهج أكثر منهجية واستناداً إلى الأدلة. وهكذا تصبح القرارات الحكومية أقرب لتحقيق النتائج المرجوة بأقل قدر من الهدر والإخفاقات.

الفصل الرابع

الممارسات الفضلى في دور الإحصاءات في رسم السياسات وصناعة القرار

تعتبر الإحصاءات أداة فعالة لدعم التخطيط الإستراتيجي وصناعة القرار القائم على الأدلة، حيث تساهم في تحليل الواقع، وتوجيه السياسات نحو تحقيق الأثر المنشود. وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الممارسات الفضلى التي أثبتت فعاليتها في تعزيز استخدام الإحصاءات على نحو ممنهج ومستدام. وتشمل هذه الممارسات تطوير آليات جمع الإحصاءات وتحليلها بجودة عالية، وتوظيف النماذج التنبؤية، وضمان التكامل بين الإحصاءات والسجلات الإدارية، إضافة إلى تعزيز التواصل بين منتجي الإحصاءات وصنّاع القرار. وإن تبني هذه الممارسات لا يساهم فقط في تحسين جودة القرارات، بل يدعم أيضاً بناء سياسات أكثر كفاءة واستجابة لاحتياجات المجتمع. وفيما يلي بعض الممارسات الفضلى:

1.4 تجربة محلية (إمارة عجمان) – الاستفادة من إحصاءات معاملات فيزا كارد لدعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إمارة عجمان.

في عصر تتسارع فيه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت الإحصاءات أداة أساسية لصياغة السياسات واتخاذ القرارات الرشيدة، إذ لم تعد مجرد أرقام، بل اصبحت حجر الأساس الذي تبنى عليه القرارات الحكومية الفعالة.

وتعد تجربة إمارة عجمان في توظيف الإحصاءات المستخلصة من معاملات "فيزا كارد" نموذجاً مبتكراً يمكن أن يشكل في المستقبل أحد أهم الممارسات الداعمة للسياسات العامة وصنع القرار. فمن خلال التحليل الإحصائي لهذه المعاملات، أصبح بالإمكان الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة بصورة دورية تعكس أنماط الإنفاق الفعلي للأسر والأفراد داخل الإمارة وخارجها. حيث تمثل هذه البيانات فرصة مستقبلية لا تقتصر على معرفة حجم الإنفاق فقط، بل تتسع لتشمل تفاصيل نوعية حول القطاعات الأكثر استهلاكاً مثل: البقالات، المطاعم، التعليم، النقل، ومتاجر قطع غيار السيارات، متاجر الإلكترونيات، وتصميم برامج الكمبيوتر والأنظمة، والخدمات الحكومية، إضافة إلى قياس نسب الإنفاق المحلي مقارنة بالإنفاق في بقية إمارات الدولة أو خارجها.

وقد أظهرت نتائج التحليلات الإحصائية أن نسبة كبيرة من سكان إمارة عجمان يستخدمون بطاقاتهم المصرفية للشراء من إمارات أخرى أي من خارج الإمارة، وخصوصاً في قطاعات مثل مستحضرات التجميل، والإلكترونيات، ومتعهدو الطعام للمطاعم، مما يشير إلى وجود فرص اقتصادية يمكن استثمارها لتشجيع الشراء المحلي وتعزيز الدورة الاقتصادية داخل الإمارة.

كما بينت النتائج أن جزءاً كبيرا من إنفاق المقيمين في الإمارة يتم من خارج الدولة، ولا سيما في مجالات مثل متاجر الإلكترونيات، وتصميم برامج الكمبيوتر والأنظمة، ومتاجر قطع غيار السيارات، مما يبرز أهمية تطوير هذه الأنشطة محلياً لتلبية احتياجات المستهلكين داخل الإمارة.

وبناءاً، على هذه النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام الأدوات والمنهجيات الإحصائية، تبرز التحليلات الإحصائية أهمية توجيه المقيمين في الإمارة نحو زيادة الشراء من المتاجر المحلية، وتشجيع التجار على تطوير خدماتهم ومنتجاتهم لتلبية احتياجات المستهلكين، وبما يسهم في تعزيز الإنفاق المحلي ودعم الدورة الاقتصادية داخل عجمان. وقد ساعد هذا التحليل الإحصائي بمركز الإحصاء من فهم سلوك المستهلكين المقيمين في الإمارة، وكشف فرص اقتصادية غير مستغلة يمكن لعجمان الاستفادة منها من خلال تعزيز الأنشطة التجارية وتوسيع الخيارات أمام المستهلكين محلياً. حيث أصبح من الممكن وضع سياسات تحفيزية لدعم التجار المحليين وتشجيع الاستثمارات في القطاعات التي تبين أن المقيمين يشترون منتجاتها من خارج الإمارة، بما يسهم في زيادة حجم الإنفاق المحلي وتنشيط الاقتصاد الداخلي.

ومن خلال التحليل أوضحت النتائج الإحصائية وجود إنفاق ملحوظ على سلع وخدمات من خارج الدولة، مما شكل دافعاً للجهات الاقتصادية لتقييم أسباب هذا النمط من الشراء والعمل على توفير بدائل محلية قادرة على المنافسة.

وبهذا، أسهم التحليل الإحصائي لبيانات معاملات "فيزا كارد "في توفير مؤشرات دقيقة ساعدت متخذي القرار على صياغة سياسات اقتصادية قائمة على الأدلة، تهدف إلى تعزيز الإنفاق داخل الإمارة وتحقيق مزيد من النمو في القطاعات التجارية والخدمية المحلية.

إن تجربة "فيزا كارد" في عجمان تمثل خطوة استباقية قائمة على التحليل الإحصائي الذكي للبيانات، وتؤسس نهج حديث قائم على الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لتوفير إحصاءات عصرية قادرة على دعم السياسات المستقبلية، ورفع جودة الحياة، وتعزيز تنافسية الإمارة على المستويين المحلي والدولي.

2.4 تجربة إمارة أبوظبي – التحول نحو القرار المبني على الإحصاء

تمثل إمارة أبو ظبي مثالًا بارزاً على توظيف الإحصاءات الرسمية في توجيه السياسات العامة واتخاذ القرار. من خلال مركز الإحصاء – أبو ظبي، تم بناء منظومة متكاملة لجمع وتحليل ونشر الإحصاءات، تخدم صناع القرار في شتى القطاعات.

وقد أطلق المركز "استراتيجية الإحصاء 2023–2027" التي تهدف إلى تعزيز استخدام الإحصاءات في السياسات التنموية طويلة الأمد، من خلال توفير مؤشرات رئيسية تستخدم في رسم الخطط الحكومية. فعلى سبيل المثال،

تُستخدم الإحصاءات السكانية والإقتصادية في تحديد أولويات الإستثمار، وتوزيع مشاريع الإسكان، وتخطيط البنية التحتية حسب الكثافة السكانية.

كما ساعدت النماذج الإحصائية والتنبؤية التي يوفرها المركز في استشراف المتغيرات المستقبلية، مما مكن الجهات من تطوير سياسات مرنة وقابلة للتكيف مع التحديات مثل تغير المناخ أو النمو السكاني.

وقد أنشأ المركز منصات تفاعلية تربط بين الإحصاءات الحكومية وتُستخدم من قبل القيادات العليا في الإمارة، بما يسهم في تحويل الإحصاءات إلى قرارات عملية دقيقة ومدروسة، انعكست بشكل مباشر على فعالية السياسات وسرعة الاستجابة للاحتياجات المجتمعية.

3.4 تجارب عربية (السعودية) –الإحصاءات كركيزة لإتخاذ القراروتحقيق مستهدفات رؤية 2030:

تُعد المملكة العربية السعودية من أبرز الدول العربية التي دمجت الإحصاءات بشكل ممنهج في رسم السياسات واتخاذ القرار، خصوصاً ضمن إطار رؤية المملكة 2030، والتي اعتمدت بشكل جوهري على المؤشرات الإحصائية لقياس الأداء والتخطيط للتحول الوطني.

ومن أبرز المبادرات في هذا الإطار، أطلقت الهيئة العامة للإحصاء منصة الإحصاء (NDS) ، وهي بوابة مركزية متقدمة تجمع الإحصاءات الرسمية من مختلف الجهات الحكومية، وتوفر مؤشرات آنية وشاملة تغطي مجالات الإقتصاد، والصحة، والتعليم، والسكان، والبيئة، وغيرها. وقد تم توظيف هذه الإحصاءات فعلياً في دعم اتخاذ القرار،

حيث استخدمت الجهات الحكومية الإحصاءات المتاحة في المنصة لتحديد مستوى التقدم في المبادرات الإستراتيجية، مثل برنامج الإسكان أو تطوير القطاع الصحي، وقد بنيت القرارات التصحيحية على ضوء التغيرات في المؤشرات. وكذلك خلال جائحة كوفيد-19، لعبت الإحصاءات المتاحة عبر المنصة دوراً رئيسياً في تحديد أولويات التوزيع الجغرافي للموارد، ومتابعة الإلتزام بالإجراءات الوقائية، مما ساعد على رسم سياسات صحية مرنة استجابت بفعالية للواقع الميداني. كما انه يتم الاعتماد على الإحصاءات في تحليل سوق العمل واتخاذ قرارات تتعلق بتوطين الوظائف، بناءً على مؤشرات البطالة والنشاط الإقتصادي حسب الفئات السكانية والمناطق.

وقد انعكس هذا التكامل الإحصائي في رفع كفاءة السياسات الحكومية، حيث باتت الجهات المعنية قادرة على تتبع أداء برامجها ومبادراتها، والتدخل في الوقت المناسب لتعديل المسار وفقاً لما تظهره الإحصاءات، مما كرس مفهوم "الحوكمة القائمة على الإحصاءات."

وتظهر تجربة السعودية أن الإحصاء لم يعد وظيفة تقنية فقط، بل أصبح أداة استراتيجية محورية في قيادة التغيير والتخطيط للتنمية، وتحقيق أهداف بعيدة المدى بأسلوب علمي منظم.

4.4 تجارب عالمية – السياسات البيئية القائمة على الإحصاءات

أثمرت الجهود القائمة على استخدام الإحصاءات في المجال البيئي عن نتائج واضحة في عدة مدن حول العالم. فمثلاً ، تبنت مدينة نيويورك الأمريكية نظاماً صارماً لرصد جودة الهواء وتحليل مصادر التلوث، مما مكنها من صياغة حزمة سياسات بيئية فعالة شملت تحديث معايير الإنبعاثات الصناعية وتشجيع النقل العام النظيف. ونتيجة لهذه القرارات المدعومة بالإحصاءات، انخفضت مستويات ملوثات الهواء الضارة في نيويورك بنسبة كبيرة خلال عقد واحد. وعلى المنوال نفسه، تمكنت مدينة بكين الصينية، التي عانت طويلًا من الضباب الدخاني، من تحقيق تحسن ملحوظ في جودة الهواء بعد اعتماد خطط عمل بيئية مبنية على تحليلات إحصائية دقيقة حول مستويات التلوث ومصادره. بل وتُظهر التقارير أن المدينتين حققتا انخفاضًا يصل إلى قرابة 50% في تلوث الهواء بعد تطبيق تلك الإجراءات[1]. مما انعكس مباشرةً على صحة السكان وجودة الحياة. وفي مجال آخر، ومما تجدر الإشارة إليه أن تجربة إستونيا في الحكومة الرقمية، حيث اعتمد بشكل كامل على منصات إحصائية مترابطة لتقديم الخدمات واتخاذ القرارات. هذه الدولة الصغيرة استطاعت عبر بنية تحتية إحصائية (منظومة هوية رقمية) أن توفر 99% من خدماتها الحكومية عبر الإنترنت، وتوفر على مواطنيها ساعات طويلة كانت ستهدر في إنجاز المعاملات ورقياً.

إن هذه الأمثلة الدولية تؤكد أن الإستثمار في قدرات تحليل الإحصاءات وربطها بصنع القرار يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة سواء في تحسين البيئة أو رفع كفاءة الخدمات أو غيرها من مجالات التنمية.

5.4 أهم التحديات التي تواجه الجهات الحكومية في الإستفادة من الإحصاءات (وحلول مقترحة)

على الرغم من الفوائد المهمة لإستخدام الإحصاءات، تواجه الجهات الحكومية عدداً من التحديات عند تبني النهج القائم على الإحصاءات. فيما يلي أبرز تلك التحديات مصحوبة ببعض المقترحات للتغلب عليها كما هو مبين في جدول رقم (5.4). بانتهاج هذه الحلول وغيرها، يمكن تخطي العديد من العقبات التي تعترض الاستخدام الأمثل للإحصاءات. وتحقيق ذلك يتطلب رؤية استراتيجية من القيادة الحكومية لمعرفة قيمة الإحصاءات، من أجل عملية التحول الرقمي وغرس منهجية اتخاذ القرار المبني على الإحصاءات.

[1] Six Cities Successfully Reduce Toxic Air Pollution by As Much As 50%. 2023, vital strategies

جدول رقم (5.4)

التحديات وفرص التحسين التي تواجه الجهات الحكومية في الإستفادة من الإحصاءات

التحدي	الوصف	فرص التحسين
جودة الإحصاءات ودقتها	يعد ضمان دقة الإحصاءات وصحتها تحدياً رئيسياً، إذ إن القرارات المبنية على معلومات خاطئة قد تؤدي إلى سياسات غير فعالة واستنتاجات وإحصاءات خاطئة. على سبيل المثال، الإحصاءات القديمة أو غير الكاملة قد تعطي صورة مضللة عن الواقع.	تطبيق معايير صارمة لإدارة جودة الإحصاءات، مثل التحقق والتدقيق المستمر لمصادر المعلومات، وتحديث قواعد بيانات الإحصاءات بشكل دوري. كذلك ينبغي تعزيز دور الهيئات الإحصائية الرسمية في توحيد منهجيات جمع الإحصاءات وتوفير الأدلة الإحصائية الموثوقة للجهات الحكومية.
تجزؤ الإحصاءات ووجودها في أجزاء منفصلة	كثيراً ما تحتفظ كل جهة حكومية بإحصاءاتها بمعزل عن الأخرى، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وصعوبة الحصول على رؤية شاملة. هذا التجزؤ يعيق صنع القرارات التي تتطلب معلومات متعددة الأبعاد (مثال: قرار يتعلق بالتعليم والصحة معاً).	إنشاء منصات إحصاءات مركزية تجمع الإحصاءات من مختلف الجهات (على غرار المنصات الوطنية الموحدة) ووضع سياسات لحوكمة الإحصاءات تشجع على تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية مع احترام الخصوصية والأمن. يمكن أيضًا استخدام التقنيات الحديثة مثل واجهات برمجة التطبيقات (API) لربط قواعد بيانات الإحصاءات بصورة آلية وتسهيل تدفق الإحصاءات بين الأنظمة.
نقص المهارات وثقافة القرار المبني على الإحصاءات	تواجه العديد من المؤسسات الحكومية فجوة في الكفاءات القادرة على تحليل الإحصاءات واستنتاج الرؤى، إضافة إلى مقاومة ثقافية للتغيير نحو منهجية جديدة. قد يفتقر بعض صناع القرار إلى الدراية بأدوات التحليل الحديثة، ما يجعلهم يميلون للاعتماد على الأساليب التقليدية.	الإستثمار في تدريب الموظفين وبناء القدرات في مجال علم الإحصاء، سواء عبر دورات تدريبية أو استقطاب خبراء التحليل الإحصائي للعمل في القطاع العام. كما يُنصح بتعزيز ثقافة اتخاذ القرار القائم على الأدلة داخل المؤسسة عبر دعم من القيادات العليا وتقديم أمثلة ناجحة (Pilot Projects) تُظهر فوائد استخدام الإحصاءات في حل المشكلات.

يتبع... جدول رقم (5.4)

التحديات وفرص الحسين التي تواجه الجهات الحكومية في الاستفادة من الإحصاءات

التحدي	الوصف	فرص التحسين
مخاوف الخصوصية والأمن	مع ازدياد جمع الإحصاءات، يبرز القلق حول خصوصية الأفراد وأمن المعلومات الحساسة. تخشى بعض الجهات مشاركة لإحصاءاتها بسبب اعتبارات السرية أو بسبب التهديدات الإلكترونية.	تطوير إطار حوكمة إحصاءات متين يتضمن سياسات واضحة لحماية الخصوصية، مثل إخفاء هوية البيانات الشخصية عند استخدامها لأغراض التحليل، وفرض بروتوكولات أمن سيبراني قوية لحماية قواعد البيانات من الاختراق. كما يمكن وضع تشريعات تنظم تبادل الإحصاءات بين الجهات مع ضمان عدم إساءة استخدامها، مما يوازن بين الشفافية وحماية الخصوصية.
تحويل الإحصاءات إلى معرفة قابلة للتنفيذ	مع توافر الإحصاءات، قد تواجه الجهات تحدي قراءة الأرقام وتحويلها إلى رسائل واضحة تدعم القرار. وكما أشار أحد التحليلات، فإن الإحصاءات الخام تبقى "أرقاماً صماء "ما لم يتم تحليلها وتبيان دلالاتها بشفافية.	اعتماد أدوات تحليل متقدمة وتصور بياني (Data Visualization) لتحويل الجداول الجامدة إلى لوحات معلومات تفاعلية سهلة الفهم لصانع القرار. كذلك، تشجيع التعاون مع مراكز الأبحاث والجامعات يمكن أن يضيف خبرات إضافية في تفسير المعطيات الإحصائية. عندما تُعرض النتائج والمؤشرات بصورة مبسطة وموضوعية، يصبح من السهل على متخذ القرار استيعابها والبناء عليها.

التوصيات

فيما يلي مجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى الجهات الحكومية، وذلك بهدف تعزيز الاستخدام الأمثل للإحصاءات في رسم السياسات وصنع القرار:

1. تبني استراتيجية للإحصاءات ووضع رؤية موحدة لحوكمة الإحصاءات المفتوحة والمشتركة، بما يضمن تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية.
2. تعزيز البنية التحتية الذكية من خلال تحديث الأنظمة التقنية، واعتماد الحوسبة السحابية والذكاء الإصطناعي، مع بناء قواعد بيانات موحدة وربط الأنظمة لتحقيق تكامل وتحليل فعال للإحصاءات.
3. بناء الكفاءات البشرية والإستثمار في تدريب الموظفين في مجال العمل الاحصائي وتحليل الإحصاءات، وتحفيز الكفاءات الشابة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تبني السياسات المبنية على الأدلة.
4. ترسيخ ثقافة الاعتماد على الإحصاءات من خلال دعم القيادة لإستخدام الإحصاءات في التقارير واتخاذ القرار، واعتباره معياراً لتقييم الأداء، إلى جانب إبراز النجاحات التي تحققت عبر هذا النهج.
5. تعزيز التعاون مع مراكز الإحصاء والأبحاث لتوفير إحصاءات دقيقة وتحليلات علمية موثوقة، بما يدعم اتخاذ القرارات المبنية على منهجيات رصينة وتوجهات مستقبلية مدروسة.
6. ضمان الإستمرارية والتحديث والتقييم المستمر للإحصاءات دورياً، وتحديث الخطط حسب المستجدات، مع مواكبة التطورات التقنية وتبني أساليب تحليل متقدمة لتعزيز الفعالية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- مركز عجمان للإحصاء. (2025). *دليل مؤشر النضج الإحصائي في إمارة عجمان 2023*، الإصدار الثاني، الموقع الرسمي لمركز عجمان للإحصاء
  https://scc.ajman.ae/ar/node/2414
- الموقع الرسمي SEA Statistics Economic Academic Services. *أهمية الإحصاءات في اتخاذ القرارات*، تم الدخول على الموقع بتاريخ 19/6/2025 المتوفر على الرابط:
  https://sea-stat.com/%d8
- الموقع الرسمي لمجلة الواحة .(2025). *دور الإحصائيات في دعم القرارات* ، تم الدخول على الموقع بتاريخ 23/6/2025 المتوفر على الرابط:
  https://alwahamagazine.com/archives/18389
- الموقع الرسمي لتعلم الإحصاء بسهولة . *ما هو: شرح الإحصائيات لاتخاذ القرار* ، تم الدخول على الموقع بتاريخ 24/6/2025 المتوفر على الرابط:
  https://ar.statisticseasily.com/%D8%A7%D8%B1/
- الموقع الرسمي للمنتدى الاقتصادي الأردني. (2025) *الإحصاءات ركيزة للتنمية وصنع القرار* ، تم الدخول على الموقع بتاريخ 26/6/2025 المتوفر على الرابط:
  https://menafn.com/arabic/1109155937/%d.

المراجع باللغة الإنجليزية

- United Nations Statistics Division (UNSD). (2014). *Fundamental Principles of National Official Statistics*. accessed on 23/6/2025, available at the link:
  https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx
- World Bank. (2021). *Data for Better Lives: World Development Report 2021*. accessed on 24/6/2025, available at the link:
  https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2021
- UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). (2013) Effective use of statistics in evidence-based policymaking. accessed on 19/6/2025, available at the link:
  https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/e_escwa_sd_13_tp-1_e.pdf